

من هنا... نبدأ



د. علي عبد الكريم

والآن بعد كل الذي جرى هناك موعد لنا للشعب مع التاريخ والمستقبل لمغادرة خانات القتل والاستئثار والعزل والاستبعاد والتكفير والتخوين، وصولاً لخانة المواطنة المتساوية، لخانة حق المشاركة للخروج نهائياً من كارثة المحاصصة وتحويل الوظيفة العامة إلى مستعمرات يتبقى بها العزول المحترم حتى يموت أو يحترق البلد.

إنها فرصة تاريخية حقيقية أتتحت لليمن كي يخرج من برائن الموت السريري إلى واقع الحياة أمناً واستقراراً بالمعاني المختلفة لمعاني الحياة الكريمة سياسياً، اقتصادياً، أمنياً، ثقافياً...الخ. كل هذه العناوين باتت متاحة أمام فعاليات مؤتمر الحوار الذي دعت إليه وتبنته الرياض لكافة القوى اليمنية الجنوبية للتعاطي الحقيقي لكل ما يتعلق بمضامين

وأسس وعناوين وجذور تاريخية ومستقبلية تمس وتخص القضية الجنوبية العادلة، بعيداً عن هيمنة أي مركز مقدس أو صاحب حظوة، أيّاً كان مضمونها، أو أي مسميات تنتوخى شراء المستقبل بعناوين الأسس الزائفة، وذلك يتطلب إلى جانب الجهد والسعي المشكور من جانب الشقيقة السعودية التي أدركت أين مربط الفرس المتمثل بعنوانين:

- 1 - معالجة جذور القضية الجنوبية بما يحقق للجنوب بكافة مكوناته وأطيافه ما يعكس ثقله ودوره وإمكاناته.
- 2 - إعادة تصويب ما جرى من اختطاف للدولة في صنعاء، وصولاً لتحقيق مشروع وطني يقوم على مبادئ الدولة وسيادة القانون، ولما يضمن مشاركة حقيقية ذات ضمانات لها على أرض الواقع عناوين سياسية، اقتصادية، أمنية...الخ.
- ولأن الأمر ذو أبعاد تاريخية، وحتى تتكامل الرؤية ليتمكن كل من سيشارك بمؤتمر الرياض من إنجاز مهمته التاريخية، فالأمر مرتبط بالرؤى والأفكار التي تتشكل وتكتمل عن الوصول إلى مخرجات متوافقة عليها، تمت عملية مناقشة حقيقية لها دونما سلق وفرض، فالأمر يتطلب تشكيل لجنة ذات مواصفات متوافقة عليها تعكف على إعداد ما يلي:

- 1 - دراسة ما يرد لها من وثائق تعبر عن كل القوى المشاركة بالحوار.
- 2 - أو تشكيل لجنة حكماء تتولى تقديم رؤية تناقش داخل لجان متخصصة يشكّلها المؤتمر.
- 3 - ضرورة العودة إلى الوثائق التاريخية التي حظيت بإجماع وطني وإعادة قراءتها لتطوير ما ينبغي تطويره، خاصة مخرجات الحوار الوطني الشامل المنبثق عن المبادرة الخليجية.
- أخيراً، تأكيد أن تكون محطة الحوار بين القوى والفعاليات الجنوبية تحت سقف المرجعيات الوطنية والدولية التي جرى التوافق بشأنها. ختاماً، نرى أنه بات لزاماً على كافة أهل اليمن، جنوباً وشمالاً، اعتبار هذه المحطة محطة تاريخية فاصلة تبين للعقل إن كان سيسود، وللحكمة إن كان سيسمح لها لفرملة أي شطط من أي اتجاه أو قوى هنا أو هناك، وهو ما نأمل ونرجوه.
- وأخيراً، نقول طعموا رحلة المستقبل بوقود الحداثة والخبرة والعمر الرشيد، واحفظوا مكاناً علياً لوجوه شابه وجوهه ما نالها الصدا ولم يأكل ويشرب منها الزمن حتى التمثالة، أو غيرها من وجوه تلونت بأكثر من ألوان قوس قزح، والله والحكمة والعقل خير معين، وهو ما نأمل ونرجوه.

كثيرة هي المحطات التي تدمر فيها الوطن وتقتاتلت أطرافه حتى الرمق الأخير، حتى ليخيل لكاتب التاريخ لهذا البلد أن مركب العقل وحواس التفكير السليم محشو بالبنادق والرصاص، واختصار الآخر من قبل كل أطراف اللعبة السياسية في الأنا الأعلى الأوحده لهذا الطرف أو ذاك، سواء كان عرشاً، مذهباً، قبيلة، منطقة أو تكتلاً تم تشكّله خارج قراءات العقل الجمعي والتوافق الوطني بالمعنى الأشمل للكلمة، فقد تكون العناصر الداعية والضامنة والممولة ذات جذور امتدادها للخارج أكثر قوة وارتباطاً بعناصر الخارج أكثر منها ارتباطاً بالداخل الوطني بالمعنى المستوعب عن قناعة وإيمان حقيقي بوحدة الهدف الوطني المعبر تعبيراً حقيقياً عن قناعات الكل الجمعي المشكل ضمن ائتلاف وطني واسع يتشكل لرسم خارطة بلد ترغب فعلاً قواه السياسية في إنجاز

مهامات متعددة الأبعاد سياسياً واقتصادياً، وتستند لقاعدة مواطنة مشاركة فعلاً ومستوعبة لا تستدعي عند الحاجة ولا يجري استخدامها كمواد أولية أو كوقود لمعارك مفتعلة تعبر عن مصالح فوقية لا علاقة لها بمشاكل حقيقية على الأرض، لم تنجح مثل هذه التشكيلات بمعالجتها بل كانت من أسباب تدهورها تماماً كما نجد وضعنا المأساوي اليوم، فالأرض خراب والاقتصاد أكثر خراباً والبنية الوطنية أكثر تمزقاً وتشتتاً، وهي أمور لم تأت من مخازن شياطين من خارج الديار لكنها تراكمت لعقليات تحكم الفراغ وتمارس طقوس نرجسية الذات والاستعلاء والاستقطاب بغية البقاء في هرم سلطة ما هي بالسلطة المتعارف عليها بفقه السياسية بمعنى ممارسة الحكم تحت مسؤولية مؤسسات وقانون نافذ. للأسف ما ساد لم يكن أكثر من:

- 1 - عنصر القوة المنتقاة بأصقبي نطاق، قرية، عشيرة، قبيلة.
- 2 - عنصر المال وتجيير الوظيفة العامة لخدمة من عين ووظف وأغرى بالمال والوجاهة الزائفة.
- 3 - إعلام مدهان يعتقل الحقيقة في حقائق من يطبل لمن يدفع ويوظف.
- 4 - الأمن لكافة أنواعه سوءاً إلا أمن الناس.
- 5 - إلغاء مفهوم المواطنة لتصير الجهوية الأضيّق هي جواز المرور لأي نوع من أنواع المرور.
- لن نعدد المآسي، كفانا قولاً إننا بنتنا بلداً بناءً على ما سبق، قد نالت بلادنا المدمرة المشتتة بشراً، إمكانات، حاضراً، مستقبلاً، نالت لقب دولة فاشلة بامتياز. لن نبالح إن قلنا لم يعد لنا دولة بل شبه دويلات أفضل منها دويلات الأندلس.
- والآن وبعد كل الدماء وكل الحروب وكل الضغائن والأحقاد التي تم خلقتها وزرعها عمداً في ربوع وطن مشتت، وفي ظل تشطّ جري زراعته عمداً داخلها وخارجها، وبعد انتكاسة ما جرى خلال الأيام القاتلة الماضية التي دفعت أثمانها دماءً وقيم ومبادئ، وصلنا معها لحافة الموت، بل إلى مساحات ما قبل دفن الموتى وحفظ الأنشاء. لكن قد تلطف بنا الرحمن عبر تدخل أخوي شقيق قادته ورحمته الشقيقة السعودية كي يعود الرتل المتحارب إلى جادة الصواب والعقل، بعد أن ظلت الشمس تحرّقنا تحت عباءة الضحك على ذقون بعضهم البعض بالمجلس الرئاسي، ليصل بهم الأمر حد الاحتزاب والانقضاض على بعضهم البعض، ولا أحّم ولا دستور لمن كان من خارج الديار يلعب على كل الحبال سواء بصنعاء أو عدن.

أوقف تراخيص (7) شركات صرافة وأغلق مقراتها

البنك المركزي يستعرض نتائج التطورات المالية والاقتصادية لعام 2025



عدن / سبأ :

استعرض مجلس إدارة البنك المركزي اليمني في ختام اجتماعات الدورة الأولى لعام 2026، الذي عقد بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة محافظ البنك المركزي، أحمد غالب، النتائج الأولية للتطورات المالية والاقتصادية خلال العام المالي 2025 وأفاق التطورات المستقبلية في ضوء الأحداث الجارية.

واستمع المجلس إلى إحاطة موجزة عن انعكاسات تلك التطورات على القطاع المصرفي، والإجراءات الاحترازية التي اتخذها البنك المركزي والقطاع المصرفي لحماية الأصول والممتلكات، التي يحوّزها القطاع والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وعلى استمرارية تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين عبر الشبكات المحلية والعالمية.

كما أطلع المجلس على نتائج الدراسة وتحليل العروض لشركات المراجعة الدولية المتقدمة لمراجعة القوائم المالية للبنك المركزي للعام المالي 2025. وأقر إرساء العطاء على العرض المقدم من الشركة التي قدمت أفضل العروض المالية والفنية والتي تحظى بمركز متقدم في التصنيف العالمي وخبرة متميزة في مراجعة موازنات البنوك المركزية الإقليمية والدولية. وأقر السير في استكمال إجراءات المصادقة وفقاً لمتطلبات وأحكام القانون. كما اطلع المجلس على مصفوفة

انجازات العام الماضي، وكذا خطة المجلس للعام الحالي 2026، وأقر بهذا الصدد إعادة تقرير الإنجاز وخطة عمل المجلس للعام الحالي 2026 إلى لجنة الخطة لمراجعتها في ضوء الأهداف المراد تحقيقها والتي تضمنتها برامج الإصلاح المختلفة على أن تقدم نتائج المراجعة إلى المجلس في اجتماعه القادم. وفي ختام أعماله، أكد المجلس أنه مستمر في تأدية أعماله بكل مهنية واستقلالية لتحقيق الاستقرار، وحماية القطاع المصرفي، وتسهيل التعاملات المالية بين اليمن والعالم الخارجي بما يضمن توفير المتطلبات الأساسية من السلع والخدمات للشعب اليمني في كافة المحافظات.

من جهة أخرى أصدر محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد غالب، قراراً رقم (3) لعام 2026م، بشأن سحب ترخيص فرع شركة بن أمين غنام للصرافة بالشيخ عثمان في العاصمة المؤقتة عدن وأغلقه. كما أصدر المحافظ قراراً رقم (4) لعام 2026م، بشأن إيقاف التراخيص الممنوحة لمنشآت الصرافة، رغوان اكسپريس، وعالم، وصادق الفروي، ورضيف، ومرسال موني، والابريقي، وإغلاق مقراتها. وجاءت القرارات بحق هذه الشركات والمنشآت بسبب مخالفتها المثبتة بتقرير النزول الميداني المرفوع من قطاع الرقابة على البنوك.

خلال لقائه بالسفير..

وبهذا الخصوص، أكد المحرّم أن الدور الأمريكي يمثل عنصراً حاسماً في تعزيز تماسك الدولة وقدرتها على تجاوز التحديات الراهنة، لا سيما في ملفي مكافحة المنظمات الإرهابية، والحد من عمليات التهريب التي تهدد الأمن القومي والإقليمي.

كما ناقش الجانبان الاستعدادات الجارية لانعقاد مؤتمر الحوار الجنوبي-الجنوبي في العاصمة السعودية الرياض، حيث أكد المحرّم أن هذا الحوار يمثل محطة تاريخية لتوحيد الجبهة الداخلية، وصياغة رؤية سياسية جامعة تلبي تطلعات الجنوبيين. مشيراً إلى أن نجاح هذا الاستحقاق، برعاية كريمة من الأشقاء في المملكة، سيسهم بشكل مباشر في تعزيز التوافق الوطني ودعم الجهود الرامية لاستعادة مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار الشامل.

واستعرض اللقاء التطورات المحلية الأخيرة، والإجراءات المتخذة لتأمين العاصمة المؤقتة عدن، وحماية المقار السيادية للدولة من أي عبث، بما يسهم في تثبيت الوضع الأمني، والحفاظ على السكينة العامة، وحماية مصالح المواطنين والمؤسسات الحكومية.

وشدد المحرّم على أهمية تكثيف التعاون الدولي لتجفيف منابع تمويل مليشيات الحوثي والجماعات الإرهابية، ورفع كفاءة قوات خفر السواحل والأجهزة الأمنية لتشديد الرقابة على المنافذ، ومنع تهريب الأسلحة والمواد الممنوعة التي تستخدمها الميليشيات لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

من جانبه، أشاد السفير الأمريكي بالجهود المبذولة في مكافحة المنظمات الإرهابية والحد من عمليات التهريب.. مؤكداً استمرار التنسيق المشترك لتعزيز الأمن والاستقرار، وحماية الملاحه الدولية، بما يحقق السلام والتنمية.

كما التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي، عبد الرحمن المحرّم، المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، لمناقشة آخر التطورات على الساحة الوطنية، والجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام والاستقرار.

واستعرض الجانبان الاستعدادات الجارية لانعقاد مؤتمر الحوار الجنوبي-الجنوبي الذي يُقامته في العاصمة السعودية الرياض خلال الفترة المقبلة، وفي هذا الصدد، أعرب المحرّم عن بالغ شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية على رعايتها لهذا الحوار.. مؤكداً أن هذه المبادرة تعكس حرص الأشقاء على وحدة الصف وتجاوز التحديات.

وأشار المحرّم إلى أن الحل العادل للقضية الجنوبية عبر هذه المشاورات يعد ركيزة أساسية لتعزيز الجهود الوطنية الرامية لإسقاط الانقلاب الحوثي في صنعاء. مؤكداً أن خروج الجنوب بمشروع سياسي موحد يضم كافة أطرافه سيشكل قوة دافعة لاستعادة مؤسسات الدولة وتحقيق السلام المستدام.

وتطرّق اللقاء إلى الحالة الأمنية في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، حيث استعرض المحرّم الإجراءات الأمنية المتخذة لتأمين عدن، وحماية المقار السيادية والمنشآت الحكومية من أي محاولات للعبث أو التخريب..

مؤكداً أن تثبيت الأمن والحفاظ على السكينة العامة يمثل أولوية قصوى لضمان استمرارية عمل المؤسسات وخدمة مصالح المواطنين.

كما وجّه المحرّم دعوة للمبعوث الأممي، للمشاركة والمساهمة الفاعلة في هذا الحوار، بما يضمن موافته مع الجهود الدولية لإحلال السلام الشامل.

من جانبه، أكد المبعوث الأممي دعم الأمم المتحدة لجهود تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن.. مؤكداً دعم نجاح مؤتمر الحوار الجنوبي - الجنوبي كخطوة هامة في المسار السياسي..معبراً عن شكره وتقديره لعضو مجلس القيادة الرئاسي، عبد الرحمن المحرّم، على توجيه الدعوة له للمشاركة في مؤتمر الحوار الجنوبي.

عبر عن تقديره..

والجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق.

أكد طارق صالح، التزام مجلس القيادة الرئاسي بمعركة اليمنيين لاستعادة الدولة، ووضع حد لعنانة الشعب اليمني، بما يضمن أمن واستقرار المنطقة.

إلى ذلك، عبر طارق صالح في تدوينته على منصة "إكس" عن تقديره العالي لاهتمام القيادة في المملكة العربية السعودية بإيجاد حل دائم للقضية الجنوبية، ويعتمد على الشراكة ونِدب سياسة الإقصاء، والذي عبّر عنه سمو الأمير خالد بن سلمان.

وأضاف: كل الشكر والتقدير لخدام الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد، وسمو وزير الدفاع والطيران على ما بذلوه، ويبدّلونه لإحلال السلام والاستقرار في اليمن، والذي سينعكس إيجاباً على المنطقة.

رئيس الوزراء : الحكومة..

الأساسية للمواطنين. واستعرض دولة رئيس الوزراء، خلال اللقاء، الإجراءات التي تتخذها الحكومة بالتنسيق مع السلطات المحلية والأجهزة المختصة لمعالجة تداعيات الأحداث الأخيرة، واحتواء أي اختلالات أمنية، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وحاسبة المخورطين في أي أعمال خارجة عن القانون، بما يضمن سيادة الدولة وهيبه مؤسساتها، وحفظ السلم المجتمعي.. مؤكداً أن الحكومة، انطلاقاً من مسؤولياتها الدستورية والوطنية، تعمل على مقاربة شاملة تجمع بين المعالجات الأمنية والإدارية والخدمية، وبما يراعي خصوصية كل محافظة، ويستجيب لمطالب المواطنين المشروعة، ويمنع استغلال الأوضاع من قبل أي أطراف تسعى إلى إرباك المشهد العام.

ولفت رئيس الوزراء إلى حرص الحكومة على تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة، وفي مقدمتها الجمهورية التركية، لدعم جهود الدولة والحكومة في هذه المرحلة الاستثنائية، ومساندة مسار الاستقرار، وتحسين الأوضاع الإنسانية والخدمية، ودعم مؤسسات الدولة بما يمكنها من أداء مهامها بفاعلية.

من جانبه، جد السفير التركي تأكيد موقف بلاده الداعم

لوحدة اليمن وأمنه واستقراره، ووقوف تركيا إلى جانب الحكومة اليمنية في جهودها الرامية إلى تجاوز التحديات الراهنة، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.. معرباً عن استعداد بلاده لمواصلة التنسيق والتعاون مع الحكومة اليمنية، وتقديم الدعم الممكن في المجالات ذات الأولوية، بما يسهم في دعم الاستقرار والتنمية، ويعزز العلاقات الثنائية بين البلدين.

حضر اللقاء مدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي عطبوش، ومستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان . وفي ذات السياق أكد رئيس مجلس الوزراء سالم صالح بن بريك، أن الحكومة، وبتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي، لن تحيد عن مسؤولياتها في إنفاذ القرارات السيادية، وترسيخ سلطة الدولة، ومواجهة أي ممارسات تقوض الأمن والاستقرار أو تمس السلم المجتمعي، مع الحرص على تجنب المواطنين أي تداعيات إنسانية أو خدمية.

ولفت دولة رئيس الوزراء، خلال استقباله سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن عبده شريف، إلى أن الحكومة تعمل في هذه المرحلة الاستثنائية، على ضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، بالتنسيق مع السلطات المحلية، وبدعم ومساندة الأشقاء والأصدقاء.. منوها بالدور الرئيسي للأشقاء في المملكة العربية السعودية، في دعم استقرار اليمن ووحدته، وتخفيف التوترات، وتهيئة الظروف لمعالجات مستدامة، واستناد جهود الحكومة للقيام بمهامها وواجباتها.

وشدد رئيس الوزراء على أهمية استمرار الدعم الدولي لليمن في هذه المرحلة الراهنة، سياسياً واقتصادياً وإنسانياً، بما يعزز قدرة الحكومة على أداء مهامها، في هذه الظروف الاستثنائية، وتوحيد الصفوف باتجاه معركة اليمنيين الأساسية في استكمال استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي المدعوم إيرانياً، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار والتنمية.. لافتاً إلى الدور المعول على المملكة المتحدة في مضاعفة تدخلاتها لمساعدة الحكومة والشعب اليمني في مختلف المجالات، وبما يتواءم مع حجم التحديات الراهنة، انطلاقاً من خصوصية العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

وتطرّق اللقاء إلى مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في اليمن، وفي مقدمتها التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية في أعقاب التحركات الأحادية للمجلس الانتقالي، وما اتخذته مجلس القيادة الرئاسي بإسناد من تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، لمنع الانزلاق نحو الفوضى أو فرض الأمر الواقع خارج الأطر الشرعية.

كما تم مناقشة الجهود الحكومية المبذولة للحفاظ على ما تحقق من إنجازات على صعيد مسار الإصلاحات الشاملة، والتعاي الاقتصادي، والدعم الإقليمي والدولي لاستمرار جهودها، إضافة إلى برامج التعاون المشتركة في مختلف المجالات، بما في ذلك دعم خفر السواحل اليمنية.

وأكدت السفيرة البريطانية دعم بلادها للحكومة اليمنية

ومجلس القيادة الرئاسي، وحرص المملكة المتحدة، إلى جانب الشركاء الإقليميين والدوليين، على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، مشيدة بدور الحكومة في التعامل المسؤول مع التحديات الراهنة، مؤكدة استمرار التنسيق والتعاون مع الحكومة اليمنية، ودعم الجهود الرامية إلى خفض التصعيد وتعزيز الاستقرار وتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية.

حضر اللقاء، مدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي عطبوش، ومستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان.

السعدي يناقش مع..

العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، لعقد حوار جنوبي- جنوبي لكافة المكونات الجنوبية لإيجاد حلول عادلة ومنصفة للقضية الجنوبية، مع الإخذ بعين الاعتبار أبعادها التاريخية والاجتماعية.. مثمناً الموافقة الكريمة للمملكة العربية السعودية الشقيقة لاستضافة المؤتمر. كما تطرق اللقاء إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أونها)، وذلك في إطار المشاورات الجارية بشأن مشروع قرار مجلس الأمن، المتصل بوضع ومستقبل البعثة. وأكد السفير السعدي حرص مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة اليمنية على دعم كل الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى إحلال السلام، واستعادة مؤسسات الدولة، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الامن والاستقرار والتنمية.

استقبل نائب رئيس..

وذكر أنه سيتم إعداد وترتيب قائمة من المهام والبرامج العملية التي سيجري العمل على تنفيذها وفق خطة مرحلية واضحة، وبما يسهم في ترسيخ الاستقرار، ودفع عجلة التنمية خلال المرحلة القادمة، حاثا المواطنين على التعاون مع الأجهزة الأمنية، والإبلاغ عن أي تحركات أو محاولات تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في عدن.

أكد وزير الدولة محافظ عدن أن الأجهزة الأمنية ستتعامل بحزم ومسؤولية مع أي أعمال من شأنها الإخلال بالسكينة العامة. مشدداً على أن حفظ الأمن مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر جهود الجميع، لما فيه مصلحة العاصمة المؤقتة عدن وسلامة أبنائها.

من جهة أخرى بحث وزير الدولة، محافظ محافظة عدن، عبد الرحمن شيخ، مع نائب رئيس مكتب منظمة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في اليمن، سعيد حرسى، نشاط المنظمات الدولية العاملة وتعزيز

الاستجابة الإنسانية في العاصمة المؤقتة عدن. وناقش اللقاء مستوى تدخلات المنظمات الإنسانية، وآليات التنسيق مع السلطة المحلية، بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد شيخ حرص السلطة المحلية بعدم على تهيئة الأجواء المناسبة لعمل المنظمات الدولية، وتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها الإنسانية، بما يخدم احتياجات المجتمع المحلي، ويسهم في التخفيف من معاناة المواطنين.